

دور المقاربة الأمنية الجزائرية في تسوية الأزمات الأمنية في إفريقيا .

أ. شوادة رضا
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة سطيف 2

الملخص بالعربية:

لقد كان لتردي الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بالغ الأثر على أمن دول المغرب العربي، خاصة الجزائر، تونس، فازدادت الهجمات الإرهابية، كما ازدادت عمليات الاختطاف قصد بالفدية، أو المطالبة بإطلاق سراح قادة التنظيمات الإرهابية في المنطقة المذكورة، وهو ما حتم على دول المغرب العربي عامة، والجزائر على وجه الخصوص مضاعفة جهودها في مجال مكافحة الإرهاب داخليا وإقليميا.

الكلمات المفتاحية: الظاهرة الإرهابية، تعزيز الأمن، منطقة الساحل، المغرب العربي.

Abstract :

Algeria's role in promoting security and fighting terrorism in the Sahel region and the Maghreb Resulted in the deterioration of the security situation in northern Mali and the Sahel greatest impact on the security of the countries of the Maghreb, especially Algeria, Tunisia, thereby increasing terrorist attacks, also increased kidnappings in order to ransom, or demand the release of the leaders of terrorist organizations in the area, which necessitated the Maghreb countries in general, and Algeria, in particular, to redouble their efforts in the fight against terrorism internally and regionally.

Key words: the phenomenon of terrorism, strengthen security, the Sahel, Maghreb

مقدمة :

والتوازن الجيوسياسيين في الأقاليم والدول المجاورة لها، أو حتى البعيدة، يضمن على الأقل عدم وصول التهديدات إلى داخل الدولة ويحافظ على ما حققته في مجال حماية أمنها. ونظرا لشساعة الإقليم الجغرافي للدولة الجزائرية وطول حدوده، ونظرا لوجود روابط بينه وبين الفضاءات الجيوسياسية المغاربية، العربية، الإفريقية والمتوسطية، بدا لنا أنه من غير الممكن الحديث عن أمن قومي جزائري دون ربطه بهذه الحلقات الأمنية الحيوية بالنسبة للجزائر، لأن الأخيرة مرتبطة بشكل مباشر بكل فضاء من الفضاءات السابقة عبر روابط جغرافية مباشرة (برية أو بحرية)، سوسيو- ثقافية، سوسيو- اقتصادية، إثنية...إرتباط أدى إلى جعل الأمن داخل إقليمها حساسا لما يحدث من تفاعلات أمنية في الدوائر الجيوسياسية المحيطة بها وما يأتي منها من تهديدات.

وحتى الحدود الجزائرية وككل الحدود الجغرافية في العالم - لم تعد عازلة وأصبحت منذ فترة طويلة قابلة للاختراق بشدة من الداخل، من الخارج، من الأعلى لأن الصواريخ الباليستية

تعد الجزائر من بين الدول التي عانت ومازالت تعاني من الظاهرة- اللاأمن واللااستقرار - في منطقة الساحل الإفريقي وأدركت بأنه لايتحقق أمن أي دولة بمجرد تأمين إقليمها فقط بل بتأمين مجالها الإقليمي ككل، ففي عصر العولمة والأقلمة وعصر التحولات السريعة والاعتماد المتبادل بين الدول والأقاليم في مختلف المجالات التي تنتج عن كثافة ما يحصل بينها من تدفقات واتصالات بمختلفة الأشكال والطبائع، أصبحت أمن الدول تتأثر بما يحدث حولها في الفضاءات الجيوسياسية القريبة منها وحتى البعيدة، تأثير اشتدت حدته أكثر بفعل تعدد أبعاد الأمن (مجتمعية، بيئية، اقتصادية،...) وتنامي دور الفواعل غير الدولانية في الحركات الأمنية، إذ لم يعد البعد الجغرافي معنيا بالتهديد، بل أصبح من المتعذر الحديث عن أمن قومي بالنسبة للدول دون ضمان حد أدنى من الاستقرار

إستقرار في تلك الدوائر فتكون الأخيرة مصدرا للتهديد وبالتالي عاملا من عوامل إضعاف أمنها.

- دفعت عوامل اتساع إقليم الدولة الجزائرية، ارتباطه بفضاءات جيوسياسية عديدة وإنعكاسات أوضاعه الداخلية على البيئات الأمنية الإقليمية إلى تعقيد مهمتها في صيانة وضمان أمنها القومي وقادتها إلى تطوير علاقاتها مع القوى الكبرى ذات المصالح في الفضاءات الجيوسياسية التي تنتمي إليها وإلى الانخراط في أطر الحوار والتعاون الأمني المقترحة من طرف هذه القوى.

- يعتبر العامل البيئي الجغرافي أحد أهم العوامل التي تغذي هذه التهديدات كالانكشاف الجغرافي للمنطقة مثلا.

- كلما زاد التنوع الإثني والقبلي كلما زادت حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

- كلما كان هناك اعتماد على المبادرات الأمنية الخارجية كلما كان هناك فشل في أمننة المنطقة من التهديدات.

- كلما غابت مؤسسات سياسية قوية لدى دول الساحل كلما زادت حالة عدم الاستقرار.

أولا: الأمن من المفهوم التقليدي إلى الشامل:

1- التصور الأمني الليبرالي "الشراكة من أجل السلام":

كانت للتحويلات التي حدثت في عالم ما بعد الحرب الباردة نظريا وعلميا إختبارا ومحكاً حقيقيا للتصورات الواقعية لأن الوسطا لا كادي وحق السياسي صار حساسا ومشككا لكل ما هو واقعي، ومن ذلك فاهتراز الإسهام الواقعي لقضايا وعمليات العلاقات الدولية كالأمن الدولي هو إنعكاس آلي وحتمي لفشل القدرة التفسيرية للواقعية على تنبؤ بسقوط الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة.

فضعف تناولها لقضايا السياسة العالمية هو من ضعف تنبؤها لمستقبل السياسة الدولية وهذا ما يطرح إشكالية كبرى في نظرية العلاقات الدولية حول مدى مصداقية الإستناد إلى عدم القدرة على التنبؤ بحدث مهم للحكم على فشل نظرية تفسيرية explanatory theory.

وعلى ضوء ما تقدم، تؤكد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وحتى تعزيز الأمن الداخلي غيرها أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية

تتجاهل الحدود ولا تعترف بها، ومن الأسفل، لأن العدو قد يكون فاعلا غير دولتي يعيش ضمن إقليم الجزائر أو على مقربة منه في الأقاليم الجغرافية المجاورة له.

من هذا المبدأ، يبدو لنا أن الاعتماد على التحديد الجيوسياسي هو الأنسب لدراسة منطقة الأمن القومي الجزائري التي تقع وتمتد حدودها أبعد بكثير من الحدود الجغرافية لإقليم الدولة الجزائرية. إننا بتوظيفه لن نقتصر على الدول المحاذية للجزائر فقط بل سنذهب أبعد من ذلك إلى الأقاليم المجاورة للدول المحاذية لها من منطلق عدم وجود حدود واضحة لمنطقة أمن الجزائر التي تمتد في كل الاتجاهات لتشمل الإقليم المغاربي برمته كجزء من القارة الإفريقية الواسعة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يفرض علينا تعدد أبعاد التهديد، وعدم شفافيته وجنوحه تدريجيا وتصاعديا نحو الطواغ غير-الدولنية، اللاقطرية وغير-العسكرية منذ أفول الثنائية القطبية العالمية باستخدام مقاربة جيوسياسية، فبسبب هذه الخصائص صار من المتعذر في مجمل الأحيان حصر حدود أو تحديد مصدر تهديد محدد بالأمن الجزائري جغرافيا، وهي وضعية عقدت أكثر من الطبيعة العلائقية للأخير.

إذن، تحاول هذه الدراسة مناقشة كيفية ومدى تأثير الأمن القومي الجزائري بالدوائر الجيوسياسية المحيطة به، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي أي بدراسة طبيعة التهديدات الآتية منها؛ مكانة كل دائرة من الدوائر ضمن الشواغل الأمنية للدولة الجزائرية والجهود الجزائرية لأمننة المنطقة -المقاربة الأمنية- ومراقبة جوارها الجيوسياسي الإفريقي، ولتحجيد التهديدات الآتية منه والحد من خطورتها على أمنها مكرسين جهمنا البحثي على الحقبة التاريخية التي بدأت منذ المنعطف التاريخي الذي شهدته الجزائر في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات والتي كانت أكبر معاملة تنبئها للتوجه الليبرالي وهو ما كان له بالتأكيد انعكاسات على أمنها القومي.

وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح المقاربة الأمنية الجزائرية في تسوية النزاعات القارة الإفريقية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سنضع الفرضيات التالية:

إما أن تتأثر الجزائر إيجابيا بالأمن والاستقرار ضمن الدوائر الجيو سياسية المحيطة بها فتكون هذه الدوائر عاملا لتعزيز وتقوية أمنها القومي، وإما أن تتأثر سلبيا باللا أمن واللا

الصغيرة التي كانت ضحية لنظام توازن القوى وإضافة إلى إنشاء منظمة دولية تشهد على إقرار الأمن كبديل لنظام توازن القوى⁽²⁾.

لكن لسوء الحظ فقد أدت الفاشية في كل من ألمانيا واليابان إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية ومنذ ذلك الحين لم يتمكن نظام الأمن الجماعي من فرض نفسه، تاركا المجال للأمن القومي والتحالفات التي ميزت العالم خلال فترة الحرب الباردة، على أن العديد من البلدان عملت في هذه الفترة على إنشاء منظمات للأمن الجماعي في مواجهة التهديدات بمختلف أنواعها، وهذا ليس بهدف تعزيز أمنها العسكري فحسب بل الإقتصادي والثقافي أيضا ومن بينها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي لا حقا وغيرهما، بل أن الأمم المتحدة في حد ذاتها أنشأت في المقام الأول للعب دور منظمة أمن جماعي وذلك على الرغم من هيمنة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

ظلت ولفترة طويلة التحليلات الإستراتيجية هي المسيطرة على مواضيع الأمن، وأعطت له أبعاد ومستويات من زوايا متعددة أبرزها مستوى الأمن القومي الإقليمي الدولي غير أن دخول العلاقات الدولية في إطار التعددية من جهة وزيادة تشابك علاقات الاعتماد المتبادل من جهة أخرى قد أدى إلى تراجع دور التحليلات الأكاديمية الإستراتيجية حول الأمن وتراجع إستقولوجيا بحث المؤسسة على المنهجية الكمية وعلى الإقتراحات المسبقة للفاعلين العقلانيين وفقا لنظرية اللعب بعد أن فشلت هذه الأخيرة في إعطاء شرح كمي حول "لماذا خسرت القوة العظمى في العالم" الولايات المتحدة الأمريكية في الفيتنام "

تاركا المجال للدراسات الأمنية التي إهتمت بالنقاشات والحوارات النظرية، التي شكلت جمل العلاقات بعد الحرب الباردة، لذلك أعطي لهذا التراجع سببان:⁽³⁾

أ- هو عدم قدرة الإستراتيجيين الذين يعملون في مراكز البحث المتطورة ومتخصصة في التنبؤ بالحرب الباردة -كما ذكرنا سابقا- وعدم تقديمهم لأي إطار منهجي يسمح بفهم بمواجهة تحولات الوضع الدولي المتصارعة والمتجددة الأبتسمي "épistémique"⁽⁴⁾.

ب- هو ظهور جيل ثاني من المتخصصين الأكاديميين في نهاية الثمانينيات كانت اهتماماتهم منصبه على العلاقات الدولية كحقل

كنتاج للتحويلات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياستها الداخلية.

وقد تعزز الطرح الليبرالي المؤسسي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة، مع أن نهاية الحرب الباردة كانت توحي مسبقا بأن دورها سيؤول إلى الإنقراض والزوال، وعلى اعتبار أنها تأسست على خلفية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، لكنه شهدنا في مقابل إستمرار التوجه التكاملي الأوروبي عبر الاتحاد الأوروبي توسعا متواصلا للحلف الأطلسي، وهذا مجد ذاته يعكس حجة نجاح النهج المؤسسي واعتماده على الشراكة من أجل السلام، كما أن هناك رأي شائع ضمن الإتجاه الليبرالي المؤسسي ظهر في ثمانينات وأوائل تسعينيات القرن العشرين من جماعة متميزة من الكتاب الأكاديميين من أمثال تيموثي دن timothy dunne، يعتقد من خلاله هؤلاء الكتاب بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسسي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، ومع أن الماضي ربما تميز بحروب مستمرة وصراع دائم فإن العلاقات الدولية تشهد تغيرات هامة في نهاية القرن العشرين توفر الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول⁽¹⁾.

2- مبدأ الأمن الجماعي:

هو تصور بديل للأمن القومي بحيث يقوم الأمن الجماعي وهو وفقا لقولدستين، يتمثل في تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي قصد مواجهة أي فاعل آخر وقد وضع الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط كما تم تناوله سابقا أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن، عندما إقترح إنشاء فدرالية تضم كل دول العالم، حيث تتشكل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى، وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالحها الضيقة.

وهي الفكرة التي إستند إليها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في تصوره لعالم يسوده السلام وهو الذي قرر في ظل الصور المروعة لضحايا الحرب العالمية الأولى إنشاء عصبة الأمم لتعزيز السلام في العالم وقد صرح في جانفي 1918 بضرورة أن تقام العصبة على 14 ركيزة ستقود إلى نظام عالمي مستقر لما بعد الحرب، بما فيها ضمان حق الإستقلال للبلدان

إن الظروف التي خلقتها نهاية الحرب الباردة جعلت من حدة النقاش تزداد بطرح تساؤلات حول المفهوم الكلاسيكي للأمن الذي يعتمد على الدولة ومحاوله إعطاء فرص لفهم اللاأمن على مستوى الأفراد هذا الشعور تطور في اتجاه توسيع وتعمق مفهوم الأمن وبدأ النقد يمس المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية التي بقيت مهيمنة حتى وقت قريب، سواء على المناهج أو الوسائل⁽⁷⁾ وكان التركيز على نقد فرضية مركزية الدولة في المقاربة التقليدية التي يقوم أساسا على مبرر الدولة لإطلاق سيادتها داخليا بالطريقة الهوبزية (توماس هوبز)⁽⁸⁾.

فعلى غرار تطور مفهوم الأمن كمستوى تحليل في الدراسات الأكاديمية، عرفت أطروحات نظرية أخرى حول الأمن الإنساني ضمن الدراسات الإستراتيجية إلى الدراسات الأمنية النقدية، ووصل هذا المفهوم إلى ما عليه اليوم، تحت إطار إعادة تسمية أو إعادة مفهوم (re)consepulisation للأمن من طرف المدرسة النقدية الأمنية التي تنتهي إلى ما وراء المنظور التأملي في العلاقات الدولية⁽⁹⁾.

إن فترة نهاية الحرب الباردة كانت فترة بروز الشروح والإقطاعات المعرفية بين الفكر التقليدي والفكر ما بعد الحداثي⁽¹⁰⁾، هذه الأخيرة التي أدرجت ضمن أعمالها المسطرة البحث عن أبعاد جديدة للأمن تمس بالدرجة الأولى أمن الأفراد وليس أمن الدولة لكونها شخصية معنوية وغير ملموسة.

مما سبق الإشارة إليه في العنصر الأول، فإن مفهوم الأمن إنتقل من مفهومي التقليدي إلى المفهوم الموسع ليشمل بذلك الأمن الموضوعي والأمن الذاتي حسب كتابات باري بوزان barrybuzan أو أيضا الأمن اللين والأمن الصلب حسب تعريفات جوزيف ناي ney، غير أن التركيز كان على ما خرجت عليه المدرسة الأمنية النقدية حول مفهوم الأمن الإنساني، بين تعميق وتوسيع لمفهوم الأمن والحماية من التهديدات المباشرة والغير المباشرة، أدرج الأمن الإنساني الذي يهتم بأمن الإنسان أو الفرد بالدرجة الأولى، وذلك من خلال مظهرين أساسيين هما الحرية من الخوف والحرية من الحاجة لكن السؤال المطروح هنا هو لماذا الإنسان هو موضوع وهدف الأمن الإنساني تحديدا، أي لماذا البحث عن أسس الأمن humanitarization؟⁽¹¹⁾.

أعطت النظرية النقدية تفسيرها وفقا لهذا السؤال حول مفهوم الأمن الإنساني بأن الإنسان هو موضوع وهدف بحثها

معرفي يهدف إلى خلق مجال بحث أكاديمي خاص بمسائل الأمن داخل إطار العلوم الاجتماعية وهذا بالعمل في إطار شبكات اجتماعية وليس داخل مؤسسات جامدة مثل: rand corporation، وبذلك استبدلت الأولى بالثانية، التي تبحث عن عقلانية وإعطاء معنى للدراسات الإستراتيجية دون تشكيل قطيعة تامة معه، إذ كونا فرضيات توضيحية حيال كل الأحداث الدولية كالتراجع النووي، جذور التحالفات، نهاية الحرب الباردة وغيرها من الأحداث الدولية آنذاك.

إن الأسباب التي عجلت بظهور الدراسات النقدية في مجال الأمن هو بروز جيل ثالث من المختصين الأكاديميين في المجال الإستراتيجي والأمن كونا النظرية النقدية في العلاقات الدولية تتحور حول:

أ- تقديم نظرية بديلة للمقاربات الأنجلو-أمريكية المهيمنة في إطار إستمولوجي أنطولوجي ومعياري يسمح بإعادة مسألة "الحقيقة" التي عرضت من طرف ما وراء المنظور العقلاني.

ب- تبين أن تصنيف مفهوم الأمن في القوة العسكرية سيصبح إشكالية إذا أخذنا بعين الاعتبار بعض العناصر مثل توسيع دائرة الضغوطات على الخيارات الأمنية، تطور التوجه نحو الإعتدال الأمني المتبادل والإقليمية الأمنية الجديدة، التطور والتقدم الكبير في مستويات القوة التدميرية الذي أنتجه السباق نحو التسلح دون زيادة في مستويات الأمن.

ج- تقديم إطار نظري⁽⁵⁾ ومفاهيمي متكيف مع المتغيرات الدولية التي طرأت منذ نهاية الحرب الباردة مثل النزاعات البينية في يوغسلافيا، سابقا وفي رواندا، زائير، وكذلك تهديدات الجديدة كالإرهاب الذي أصبح ظاهرة دولية أو عالمية تهدد دول العالم، وقضايا الهجرة التي تخلق توترات عديدة كالعنف الإجتماعي، والرهانات السيئة التي قد تنتج عنها النزاعات بين الدول، إضافة إلى الاستهلاك المتناهي للموارد الطبيعية.

د- القدرة على معرفة التهديدات ومصادرها مثل الفوارق الإجتماعية، الأزمات المالية، الكوارث الإيكولوجية "البيئية" تراجع حقوق الإنسان، نقص وعدم كفاية الموارد الغذائية وغيرها، حيث إستمولوجيا ما وراء المنظور العقلاني لم تكن تسمح لهذه المفاهيم بالتكيف، فأعتبرها جامدة لا تقبل التغيير⁽⁶⁾.

3- الأمن الإنساني كمقاربة أمنية شاملة:

3-1 مفهوم الأمن الإنساني: "مقاربة إصطلاحية نظرية"

*التمكن من تفعيل إدارة الدول الأعضاء داخل المنظمة للاستجابة للتهديدات الأمنية .

الفترة الاولى: ما قبل التأسيس الاتحاد الإفريقي:

- هناك مواد حاولت تعريف الجريمة والإرهاب في معاهدة المنشأة لمنظمة الوحدة الإفريقية، الميثاق التأسيسي للمنظمة حدد النشاطات التي تضر بأمن الأفراد وإدراجها في المادة (6) من الفصل (3).

- تعززت هذه المواقف في قمة دكار بالسنغال التي قررت وضع آليات للوقاية من النزاعات ووانتشارها والعمل على حلها بشكل سلمي.

- تواصل الجهود الدبلوماسية والقانونية لمحاربة النزاعات وهذا ما تجلى في قمتي القاهرة وتونس لتتوج بتوقيع على اتفاقية الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه في 14/ 07/ 1999، والتي أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة 35 للقادة الأفارقة وقع عليها 46 دولة إفريقية، كما تم في لقاء الجزائر تعهد الدول المشاركة بإنشاء المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب "ACSRT" ومهمته مكافحة الإرهاب وتم تدشينه رسميا في الجزائر يوم 2004/10/13 من طرف الرئيس الجزائري.

- وقد تلي قمة أخرى في الجزائر نظمت على مستوى عال في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة بين يومي 11 و14 سبتمبر 2002 وتم التركيز تعزيزات إجراءات والتعاون في مجالات متعددة منها تحديث الشرطة والمراقبة الحدود، والقضاء والمالية وتبادل المعلومات والتنسيق الإقليمي والقاري والدولي، ثم جاءت قمة دكار يوم 2002/10/17 والتي خرجت بإعلان مكافحة الإرهاب.

الفترة الثانية ما بعد التأسيس الاتحاد الإفريقي:

- بعد صعوبات التي واجهت المؤسسات الإقليمية مع ظهور كثيف للتهديدات الأمنية على مختلف ربوع القارة، تم إعادة نظر في إستراتيجية المواجهة عن طريق مؤسسة هذا الاتجاه بإعادة تطوير الجهاز الإفريقي وتكييفه مع المعطيات الجديدة وهذا ما تم استحداثه بحيث أنشئ الاتحاد الإفريقي كبديل عن منظمة الوحدة الإفريقية وذلك في اللقاء الوزاري يوم 02/ 06/ 2000 حيث الإعلان الرسمي عن ميلاد التنظيم الإقليمي الجديد كان خلال قمة لومي LOME بالطوغو بين 10-12/ 07/ 2000.

- كنتيجة لهذا التنظيم الجديد تم استحداث آلية جديدة تعمل على تعزيز التنمية الإفريقية وهي الشراكة من أجل تنمية إفريقيا

لأن السؤال لم يعد كما كان سابقا حول ماذا يوجب علينا توفير أمنه؟ بل السؤال هو من يجب أن يؤمن؟

بذلك تبنى كل من الاقتراب الكلي للأخلاق والاقتراب النيوغرامشي، تحليل مثل هذه الأطروحات التي انبثقت عن المدرسة الأمنية للأمن.

3- 12 بعد الأمن الإنساني الشاملة:

لقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية خارطة مفاهيمية حول المحتوى البعدي dimensional substance، للأمن الإنساني في سبعة أبعاد حركية متكاملة: تتعلق بالاقتصاد والغذاء والصحة والأشخاص والجماعة والجانب السياسي والاجتماعي والبيئي، ونظرا لتعدد أبعاد الأمن تعددت التهديدات ونوعية التهديدات ومصادر التهديدات التي تمس بالإنسان بصفة مباشرة وغير مباشرة.

ثانيا: مرتكزات ومبادئ الدبلوماسية الأمنية الجزائرية ضمن إطارها الإفريقي.

عملت الجزائر منذ استقلالها على بناء السلم والأمن في القارة الإفريقية من خلال تبنيها لكل المواقف الإفريقية التي تراعي كل مصالح الدول الإفريقية، ومن شأنها تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومع رفضها التام للتدخل الأجنبي في هذه الأخيرة (القارة الإفريقية)، والعمل على أفارقة الحلول بشكل تام مع عدم الانغلاق والتوقع على الذات، بحيث ترافع من أجل إفريقيا في كل محافل الدولية حفاظا على مكانة القارة في العالم، وهذه أهم النقاط التي تقوم عليها الإستراتيجية الجزائرية في مجال إحلال السلم والأمن في القارة:

- " مبدأ " أفارقة الحلول " : Africanisation " ويقوم على:

* ضرورة العمل على بناء الدولة الحديثة في إفريقيا تراعي كل المتطلبات الداخل والخارج.

* ضرورة التكيف مع المعطيات الدولية (وليا، إقليميا، محليا) ومع عولة التهديدات الأمنية القابلة للانتشار.

* أخذ العبرة من الاتحاد الأوروبي في تعزيز السلم والأمن وتجاوز الإعانة الخارجية.

* الكشف المبكر للانفلاتات الأمنية في منطقة، وخاصة مع ظهور تنظيم قاعدة في المغرب الإسلامي وعصابات إجرام ومشكلة الطوارق.

* بروز أول بوادر التحرك الجزائري والعمل الإفريقي الجماعي مع إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية OUA سنة 1963.

الحكم الراشد والديمقراطية المشاركة، ومحاولة بناء مفهوم موسع لأمن وطني إنساني جامع بين أولويات الدولة وحاجيات المواطن.

- من أجل الخروج من هذه المعضلة الأمنية التي حاولنا إبرازها باستعمالنا لمقاربات أمنية تقليدية وما بعد وضعية، فقد تم إقرار ضرورة التعامل معها عن طريق إيجاد أرضية خصبة لقضاء عليها من خلال عنصر مهم وهو: "التنمية الشاملة" وكل ما تحمل من معنى ومزاوجة هذا العنصر بعنصر آخر وهو القوة العسكرية لمواجهة التآدي في خلق مثل هذه التهديدات.

- ضرورة الاستعانة بمقاربتين أمنيتين لاحتواء مشكل هذه التهديدات:

1- **وقائية:** لمحاولة احتواء مصادر التهديد والفشل في إطار عالمي كالأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها الإقليمية والجهوية كالاتحاد الإفريقي مثلاً أو عن طريق المجتمع العالمي المدني والذي يقوم على أساس تقديم المساعدات لكل الدول التي تحتاج إلى ذلك بدون تقديم شروط قبل ذلك، أي أن تكون مساعدات من طرف المجتمع الدولي بدون "شروط مسبقة".

2- **استباقية:** وكما قلنا سابقاً ضرورة نشر قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان مع المرافقة الدولية لغرس هذه القيم داخل المجتمعات الإفريقية بشكل سليم.

- إن الغرب اليوم واقع بين جدلية ثنائية تقوم على: "الأمن والتنمية" فالنظرة للدول الجنوب كشرطي حارس لها فهذا الأمر غير مقبول لدى دول الجنوب، بل يجب لعب دور آخر ممثل في ضرورة تأمين المنطقة الجنوبية عن طريق تكثيف برامج التنمية الشاملة بحيث تقوم برصد أغلفة مالية وتصدير تكنولوجيا صناعية وإرسال خبرات وأياد عالية الخبرة من أجل خلق فرص اقتصادية تعمل على خلق نوع من التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى مجتمعات هذه الدول وبالتالي ضمان أمنها واستقرارها، إضافة إلى تقديم مساعدات أمنية لوجستية كما تدعو إليه الجزائر من أجل أمن المنطقة بدون السماح لهذه الدول بالتدخل في شؤونها الداخلية.

شهادة رضا

الهوامش:

(1) جون بيليس، ستيفن سميث، عولة السياسة العالمية، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، ص 226 ، 427

في جويلية 2001، بحيث جمعت قادة كل من السنغال مصر والجزائر، نيجيريا، جنوب إفريقيا من أهدافها :

- اقرار وتدعيم الحكم الراشد
- وضع آليات للوقاية من النزاعات والحروب المسلحة .
- تفعيل الدبلوماسية الوقائية.
تقوية دور المؤسسات الإقليمية لضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب.

- تم تدعيم هذه الجهود مع الاتحاد الإفريقي عبر دول شرق إفريقيا ويعرف بالهيئة الحكومية للتنمية IGAD في مؤتمر عقد بأديس أبابا في 2003/06/24 وبعدها تم إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي - PSCA وأصبح أهم جهاز تشاوري تنسيقي بدأت قراراته تأخذ الطابع الإلزامي على شاكلة مجلس الأمن مثل:

- تحكيم في النزاعات والاضطرابات الإفريقية⁽¹²⁾.
التأكيد على الاعتماد على القدرات الإفريقية الخالصة، كالقوة الإفريقية الجاهزة، وإنشاء أجهزة الإنذار المبكر.

- ضرورة الوصول إلى بناء قوة إفريقية للتدخل السريع في بؤر التوتر ووضع أجهزة الإنذار المبكر.

- معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفساد وتشجيع المبادرات الداعمة للحكم الراشد وصون حرية التعبير ثم من جهة أخرى ضمان التوزيع العادل للثروات .
خلاصة:

يمكننا من خلال هذه الدراسة استخلاص النتائج التالية:
يعتبر مشكل أو إشكالية بناء الدولة في إفريقيا، من أعقد المشكلات التي تواجه القارة الإفريقية ككل حيث هناك غياب تام لدولة وطنية إفريقية قادرة على تمثيل رغبة شعوب القارة المتعددة الأعراق مع القدرة على التوفيق بين الاختلافات، وذلك من خلال بسط قوة الدولة على كل مناحي الحياة المدنية والعسكرية، بدون استعمالها كقوة قهرية بل كقيمة مضافة، والعمل على كسب الشرعية السياسية عبر التأطير لمسارات التحول الديمقراطي، من خلال إقرار نظم ديمقراطية تقوم على أساس قانوني مؤسسي وبعدها التحول إلى ترسيخ الثقافة الديمقراطية لدى المجتمعات والتي تعتبر الضامن الوحيد لنجاح العملية الديمقراطية.

- ضرورة العمل على التعامل مع ظاهرة العولة والحركات الما بعد حدثية كإطار لتحديث الدولة الإفريقية من خلال ترسيخ

- 8)- johnawokpori "the political economy of human insecurity in sub-Saharan Africa institute of developing japan es p97
- 9)- rapport de la commission indépendant sur l'intervention et la souveraineté des états ، la responsabilité .p91
- 10)- rechar dullman redefining security international security vol 8 no 1 summer 1983 ، p 95.
- 11)- hideakshinodu" the concept of human" security historical and theoretical Implication ، <http://homehuroshima-u-ac-jp/heura/pub/e19/chap-pdf>, p1.
- 12)- rapport de la commission indépendant sur l'intervention et la souveraineté des états ، la responsabilité .p72

- (2)- تاكا يولي يامامورا، "مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، مجلة قراءات عالمية، مجلد 1، العدد 1، ربيع 2005، ص 5.
- (3)- المرجع نفسه، ص 9.
- 4)- johnawokpori "the political economy of human insecurity in sub-Saharan Africa institute of developing japan-p-15
- 5)- John m boyles and Steve Smith، the globazation of world politics : an introduction to international oxford university press ، 2000 -Chris Brown ، understanding international relationsp25
- 6)- johnawokpori.- op ، cit ، pp 5.4 .
- 7)- Bruce russet ، grasping the democratic peace principles for a post cold war ، Princeton university press ، 1993 .p54